ملف قضية الشهيد إياد أبو رعية

عامل فلسطيني قتل وهو مقيد اليدين

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

أصدرت المحكمة المركزية في تل أبيب حكما بالسجن لمدة سنة واحدة فقط على شرطي حرس الحدود، تومر أفراهام، الذي قتل بدم بارد العامل الفلسطيني إياد توفيق أحمد أبو رعية من بلدة ترقوميا غرب الخليل، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، عام 2006 في مدينة يافا. وكانت المحكمة ذاتها قد أدانت الشرطي في يناير، كانون الثاني الماضي بتهمة "القتل غير المتعمد". وبعد جلسة استئناف حضرها محامو مركز ميزان يوم 2009/2/24، قررت المحكمة العليا في القدس تمديد فترة الحكم بالسجن على الجندي أبراهام تومر إلى سنتين.

في وداع الشهيد إياد أبو رعية قبل مواراة جثمانه

في الرابع من تشرين الثاني/ أكتوبر 2006، أوقف عدد من شرطة حرس الحدود 3 عمال فلسطينيين (ما يسمون بـ "الماكثين غير القانونيين") في ورشة بناء في مدينة يافا، وكان الشاب إياد توفيق أبو رعية (29 عامًا) وشقيقه بينهم. واحتجز حينها عناصر حرس الحدود العمال الفلسطينيين في غرفة جانبية واعتدوا

عليهم بالضرب، وطلبوا منهم الجلوس وظهورهم إلى الجدار، وبقي الشرطي أفراهام تومر في المكان لحراستهم الذي أطلق النار على إياد أبو رعيه وأرداه قتيلًا. واحتجزت السلطات الإسرائيلية جثمان أبو رعية قبل أن تسلمه لذويه في اليوم التالي على معبر ترقوميا الذي يربط أراضي العام 48 وقطاع غزة بالضفة الغربية. وفي يوم 2006/10/5، شيعت جماهير غفيرة من أهالي بلدة ترقوميا بمحافظة الخليل جنوب الضفة الغربية، جثمان الشهيد إياد أبو رعية.

وجاء في التفاصيل، أن شرطي حرس الحدود أفراهام تومر، قام، أثناء احتجاز ثلاثة عمال فلسطينيين، بتمشيط سلاحه ووجهه باتجاه إياد أبو رعيه، وضغط بإصبعه على الزناد وأطلق النار، ما أدى إلى مقتل أبو رعية على الفور. إلا أن شرطي حرس الحدود قد ادعى في البداية أن الشهيد إياد حاول خطف سلاحه، وأن عملية إطلاق النار كانت للدفاع عن النفس، غير أنه ادعى لاحقًا أنه قام بتمشيط السلاح، بدون أي استفزاز من جانب المرحوم أو أصدقائه. مع العلم أن الشرطي المدعو تومر قتل رميًا بالرصاص، الشهيد إياد أبو رعية بينما كان مقيد اليدين ويجلس أرضًا وهو مستند إلى الحائط.

مراد أبو رعيه، شقيق الشهيد، قال من جهته، إن إثنين من رجال الشرطة قاما بضرب شقيقه وعامل آخر كان معه. وبحسب أقواله فقد صعد الشرطيان إلى الطابق الثاني من المبنى الذي كانا يبيتان فيه، وبعد أن اكتشفا وجود شقيقه وعامل آخر معه باشرا بضربهما. وأضاف أنه بعد أن لاحظ الشرطيان وجود عدد كبير من العرب واليهود في المكان، قاما بإدخالهما إلى داخل حمام وأمراهما بالانبطاح أرضًا. وفي هذه الأثناء كان مراد مختبئًا في غرفة مجاورة، ولم يلاحظ الشرطيان وجوده. وأضاف إنه سمع صراخ العاملين، حين سمع فجأة صوت إطلاق النار.

كان ذنب أبو رعية الوحيد أنه سعى بحثًا عن لقمة عيشه لإعالة أسرته بانتظار أن تلد زوجته الحامل طفلًا معافى. وكانت زوجته قد أنجبت له ابنًا بعد استشهاده بأيام قليلة.

وبحسب قسم التحقيقات مع الشرطة (ماحاش) فإن عملية استخدام السلاح كانت بشكل غير قانوني، ولهذا تقرر تقديم لائحة اتهام ضد الشرطي. وبالرغم من أن التحقيقات الأولية في جريمة القتل كانت تشير إلى أن شرطي حرس الحدود نفذ القتل بدم بارد أن اعتدى علي أبو رعية بالضرب، وبعد أن تبين أن الشرطي قد كذب في ادعاءاته الأولية التي زعم فيها أن العامل الفلسطيني الشهيد حاول خطف سلاحه، فقد أطلقت الشرطة سراح القاتل، في حينه، وحولته إلى الحبس المنزلي.

قُدِمَ لاحقًا الشرطي القاتل ابراهام تومر للمحاكمة بتهمة القتل وأدين بهذه التهمة التي تبلغ عقوبتها السجن الفعلي لمدة 20 سنة، لكن قاضي المحكمة المركزية في تل أبيب، د. عوديد مودريك حكم عليه بالسجن

سنة واحدة فقط. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه سيحصل على تخفيض الثلث، إضافة إلى تسهيل إداري، فإنه لن يبقى في السجن أكثر من ثمانية أشهر، مع العلم أن من تتم ادانته بارتكاب مخالفات احتيال بسيطة تنزل به عقوبات وأحكام أشد لا تقارن بالعقوبة المذكورة....!!!

على أثر ذلك، واحتجاجًا على قرار المحكمة المركزية في تل أبيب بفرض السجن لمدة عام واحد فقط على جندي حرس الحدود الإسرائيلي أبراهام تومر، قام كل من المحامي حسان طباجة والمحامي عمر خمايسي من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، بمراسلة المستشار القضائي للحكومة والمدعي العام للنيابة العامة في القدس، وأكدا في الرسالة أن العامل الفلسطيني أبو رعية قتل بدم بارد بعد أن تم القبض عليه يعمل داخل إسرائيل دون حيازته تصريحًا لذلك. وطالبا المحكمة العليا بإعادة النظر في الحكم الذي اعتبرته "ميزان" حكمًا ظالمًا وتمييزيًا صارخًا واستهتارًا واسترخاصًا للدم العربي.

وقد طالب محامو ميزان المستشار القضائي والنيابة العامة بالعمل على تقديم استئناف على قرار المحكمة المركزية، وإلا سوف تقوم مؤسسة ميزان بالتقدم بالتماس ضد النيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة لسكوتهم عن مثل هذا القرار.

النيابة العامة استجابت لطلب مؤسسة ميزان وقررت الاستئناف على الحكم أمام المحكمة العليا، مطالبة بإنزال عقوبة أشد مع التأكيد أن الحكم الذي صدر عن المحكمة المركزية هو استهتار بحياة الإنسان وحقه الأساسي في الحياة.

לכבוד
עו"ד משה סעדה
משרד המשפטים
המחלקה לחקירות שוטרים
ת.נ.,

כל הזכויות שמורות
בדואר רשום
24.11.2008

הנדון: פ 40182/07 מדינת ישראל נ' אברהם תומר

בשם מוקד מיזאן לזכויות האדם ובעניין שבנדון, הריני לפנות אליך, בדברים כדלקמן:

1. כידוע לך, ביום 9/11/08 ניתן בתיק הנ"ל גזר דין ע"י השופט עודד מודריק, בעבירה של הריגה לפי סעיף 298 לחוק העונשין.

2. כעולה מגזר הדין, השופט מודריק גזר על הנאשם העונש כדלקמן:
"אני דן את הנאשם לשנתיים וחצי מאסר שמהן שנה אחת לנשיאה בפועל. יתר המאסר על תנאי לשלוש שנים מתום המאסר והתנאי הוא שלא יעבור עבירה של המתה שהיא פשע או עבירה שיש בה יסוד של אלימות והיא פשע".

3. פסיקה זו עוררה ומעוררת מורת רוח והתנגדות ציבורית רחבה בהיותה חורגת בצורה מעוררת תהיות מכל רף ענישה ראוי ובמיוחד לאור הזלזול הבוטה של הנאשם בחיי האדם והעולה מעצם ההרשעה בעבירת ההריגה.

4. לדעתנו ולדעתם של משפטנים ועורכי דין רבים, גזר דינו של השופט מודריק מהווה אות קלון בספרי המשפט הישראלי ומבייש את כל עקרונות הצדק.

5. לענישה כזו לא היה מעולם תקדים, וקיים חשש מבוסס כי זהותם האתנית של המעורבים היוותה השיקול המכריע בענישה זו, אך דם יהודי אינו אדום יותר ואינו יקר יותר מהדם של אבו רעיה.

6. בנסיבות העניין, אבקשך לדעת אם הינכם מתכוונים לערער על גזר הדין הנ"ל, כן נבקש לקבל פירוט לכל החלטה בנדון וכן זהות הגורם המחליט, בהקדם האפשרי.

7. לטיפולכם.

בכבוד רב,
עומר ח'מאיסי, עו"ד

העתק:
עו"ד מני מזוז, היועץ המשפטי לממשלה.
עו"ד משה לדור, פרקליט המדינה.

رسالة "ميزان" للمستشار القضائي للحكومة والمدعي العام للنيابة العامة في القدس، للتأكيد أن إياد أبو رعية قتل بدم بارد

وبعد جلسة استئناف حضرها محامو مركز ميزان يوم 2009/2/24، قررت المحكمة العليا في القدس تمديد فترة الحكم بالسجن على الجندي أبراهام تومر إلى سنتين.

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، اعتبرت أن تغيير الحكم من قبل المحكمة العليا هو خطوة صغيرة باتجاه العدالة، لكنها لا تزال بحاجة لخطوات أخرى كثيرة للوصول إلى فرض عقوبات أشد لمثل هذه المخالفات تتلاءم مع حجم الجريمة التي يقترفها مرتكبوها. وأكدت أن هذا الحكم لا يزال غير مساوٍ للجرم الذي اقترفه الجندي حين قتل عاملًا فلسطينيًا بسيطًا أعزلًا، جُرمه الوحيد أنه دخل إسرائيل بدون تصريح، وحرمت منه عائلته وأبناءه وزوجته التي كانت حاملًا بمولودها الجديد.

وأضافت ميزان، أن "قبول الاستئناف من قِبل المحكمة العليا وتشديد العقوبة بضعف المدة التي حكم بها القاتل لهي دليل على عدالة قضيتنا وما طالبنا به، خاصة وأن النيابة العامة ترددت في أن تستأنف على الحكم في بادئ الأمر، لولا إصرار مؤسسة ميزان على ذلك، حيث تواجدنا في المحكمة وأوصلنا رسالة العائلة التي يُتمت بفعل قاتل كان تصرفه استهتارًا دنيئًا بحق الناس في الحياة".

من جهته، قال المحامي عمر خمايسي من مؤسسة ميزان، "إن تواطؤ الجهاز القانوني برمته بدءً بالشرطة ومرورًا بالنيابة العامة ووصولًا إلى القضاء حيال جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين، وما نشهده اليوم من موجات اعتقال واسعة بحق شبابنا من الداخل الفلسطيني جرّاء العدوان الغاشم على الأبرياء بغزة وفي ظل كبت للتظاهرات الجماهيرية والملاحقات السياسة والتحقيقات الفارغة بإشراف جهاز الشاباك تحت مظلة قانونية قضائية ما هي إلا نتيجة طبيعية لواقع الفصل العنصري ومشهد الأبارتهايد الإسرائيلي. ويبقى الجهاز القضائي الخادم الأمين والمطيع لدى أنظمة القمع والاضطهاد وإن تقدم شكليًا وتقنياً، وتكشف لنا آلهة العدالة عن وجهها".

في سياق هذه ملف القضية، وقع أكثر من سبعين محاميًا عربيًا من الداخل الفلسطيني بينهم أعضاء مركز ميزان لحقوق الإنسان، على بيان يندد بما حكم به أحد القضاة الإسرائيليين على جندي إسرائيلي بتهمة قتله للعامل الفلسطيني بدم بارد (إياد أبو رعية). وقد كتب البيان باللغة العربية ووقع عليه المحامون، وكان ينبغي أن يتم نشره في صحيفة "هآرتس" العبرية التي تعتبر نفسها صحيفة "ليبرالية يسارية"، إلا أن الصحيفة تراجعت عن نشره في اللحظات الأخيرة بادعاء أن البيان هو بيان تحريضي ويتضمن كلمات نابية، مع الإشارة بمكان أن البيان إعلان مدفوع الأجر باسم المحامين العرب.

إليكم تفاصيل البيان:

يحدث في إسرائيل .. خِسة وعنصرية قضائية!!

- شرطي حرس الحدود المدعو أبراهام تومر قتل رميًا بالرصاص، عن مسافة صفر، المرحوم إياد توفيق أبو رعية بينما كان مقيد اليدين ويجلس أرضًا وظهره مستند الى الحائط.

- كان ذنب "أبو رعية" الوحيد انه سعى بحثًا عن لقمة عيشه لإعالة أسرته بانتظار أن تلد زوجته الحامل طفلا معافى.

- أبراهام تومر قدم للمحاكمة بتهمة القتل وأدين بهذه التهمة التي تبلغ عقوبتها السجن 20 سنة، لكن القاضي د. عوديد مودريك حكم عليه بالسجن سنة واحدة فقط.

- وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنه سيحصل على تخفيض الثلث، إضافة الى تسهيل إداري، فانه لن يبقى في السجن أكثر من ثمانية أشهر، مع العلم أن من تتم إدانته بارتكاب مخالفات احتيال بسيطة تنزل به عقوبات وأحكام اشد لا تقارن بالعقوبة المذكورة....!!!

- إن الحكم الذي أصدره القاضي مودريك يمثل عنصرية صارخة، فالنظرة إلى حياة العربي رخيصة ودونية إلى حد لا يوصف.

- الخزي والعار لجهاز قضائي يرشح فيه هذا القاضي للمحكمة العليا...!!

- نحن، المحامون الموقعون أدناه، نحتج على هذا الحكم وندعو الجمهور المناصر للمساواة والديمقراطية أن يستفيق قبل أن ننحدر إلى هاوية دولة أبارتهايد حتى داخل الخط الأخضر أيضًا...!!

الموقعون:

خالد ح. زعبي، محمد لطفي، سليم خميس، فهيم داوود، عبيد زعبي، حسين ابو حسين، سليم واكيم، أمير سويطات، فايز موراني، إلياس واكيم، أليف صباغ، منار واكيم، ساهر محسن، عمر مصاروة، مرسي أبو مخ، يوسف عثامنة، أحمد حمزة يونس، توفيق بيادسة، عبد الستار خديجة، نهاد وتد، محمد طاهر وتد، سميح شريتح، وليد زيد مصاروة، ناظم غانم، إلياس حلبي، أسامة حلبي، نهاد إرشيد، أسامة سعدي، جواد بولص، نسيم غرة، اسعد مزاوي، وليد زحالقة، فراس ملحم، عامر ياسين، فادي قواسمة، أيهاب سعدي، علي سعدي، محمد دحلة، سهاد حمود، احمد صفية، سعيد دقة، جواد صنع الله، يوسف داوود، ميخائيل داوود، أيال سبيت، ساهر فار، عثمان سنونو، رياض طه، عمر صنع الله، محمد علي، سعيد نزال، عيسى خالد، خالد بولص، أحمد شناوي، نضال طربيه، أيمن طربيه، نصر صنع الله، نادر ديب، إبراهيم عودة، كفاح شاهين، محمود خلايلة، كميل عودة، نايف علي، إلياس أبو وردة، فادي زيد، نادر شحادة، أيمن أبو ريا، وسام عريض، عاطف سلامة، عروة سويد، محمود شاهين، محمد حمزة،

محمد حسين، مرام اغبارية، محمد معلواني، منهل أبو منهل، وسيم عثامنة، غسان اغبارية، بسيم عصفور، حسام موعد، وليد عسلية، خالد دغش، حسن خطيب، وليد خطيب، إلهام خطيب، أمير سليمان، تشرين عدوي، أحمد خطيب، رامي قبلان، باسم شلبي، حنان أنيس، شموع جبارين، صالح ابو حسين، رياض أنيس، محمد لبيب، فادي شرقاوي، شادي ذباح، إحسان محمود، داوود نفاع، رستم غضبان، ديب عباس، توفيق أبو شقرة، يحيى عبد المالك دهامشة، مصطفى وشاحي، رامي حجازي، خالد أ. زعبي، نبيل حايك، نضال عواودة.

من مركز ميزان لحقوق الإنسان – الناصرة: مصطفى سهيل، عبد الرؤوف مواسي، حسان طباجة، عمر خمايسي، خالد زبارقة، زياد ابو غانم، محمد اغبارية، علاء عواودة، هاشم سعايدة، محمد قعدان، زياد بشناق، محمد صبحي، حاتم عاصلة، جواد عواودة.

وأما تفاصيل الجريمة فيرويها المحامي حسين أبو حسين، قائلًا: بلغ المرحوم إياد توفيق أبو رعية، قبل استشهاده، تسعة وعشرين عامًا، وكان متزوجًا وكانت زوجته حاملًا أنجبت له ابنًا بعد استشهاده بأيام قليلة. ظروف استشهاد المرحوم والقضية الجنائية التي رفعت ضد المتهمين بالجريمة والعقوبة التي فرضت على المتهمين ما هي إلا مرآة للمشهد القضائي في "بلاد القضاء والعدالة".

"الجريمة" التي ارتكبها المرحوم هي أنه ضُبِط يوم 04.10.06 متلبسًا بجرم دخول إسرائيل دون تصريح عمل، والمكوث مع عمال فلسطينيين آخرين في مخزن عمل في إحدى ورش العمل في يافا. في اليوم ذاته من تشرين الأول (أكتوبر) العام 2006، قام ثلاثة جنودٍ من حرس الحدود بأداء مهماتهم بالبحث عن عمال فلسطينيين يمكثون في إسرائيل من دون تصريح، تكونت مجموعة الجنود من ضابط وجنديين، أمرهم قائدهم، بعد إلقاء القبض على المرحوم وعاملين آخرين، احتراس العمال في مخزن جانبي إلى حين وطلب إليهم الجلوس موّجهين ظهورهم إلى الحائط. قام المتهمون بضرب العمال بالعصي في كافة أطرافهم وتسببوا لهم بكدمات وإصابات بالغة. ضغط المتهم أبراهم تومر (21 عامًا) على زناد بندقيته عندما كان يعدها للرماية، في حالة "

"غفلة من أمره"، وأودى المرحوم قتيلًا. وزاد قائلًا "إنّ تواطؤ الجهاز القانوني برمته بدءًا بالشرطي ومرورًا بالنيابة العامة ووصولًا إلى كرسي القاضي حيال جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين ما هي إلا نتيجة طبيعية لواقع الفصل العنصري ومشهد الأبارتهايد الإسرائيلي. يبقى الجهاز القضائي الخادم الأمين والمطيع لدى أنظمة القمع والاضطهاد وإن تقدم شكليًا وتقنيًا، وتكشف لنا آلهة العدالة عن وجهها كي تحطم ميزانها على رؤوس ضحاياها.

נבלה וגזענות משפטית נעשתה בישראל

חייל מג״ב אברהם תומר ירה למוות מטווח אפס באיאד תאופיק אבו רעיה כשהוא כפות בידיו, ישוב על הקרקע וגבו מופנה אל הקיר.
כל פשעו של אבו רעיה שביקש לפרנס את משפחתו כדי שאשתו ההרה תלד ילד בריא.

אברהם תומר הועמד לדין באשמת הריגה ונמצא אשם. העונש על הריגה הוא 20 שנות מאסר.
השופט ד״ר עודד מודריק גזר עליו שנת מאסר בלבד. בניכוי שליש ועוד הקלה מנהלית יישב העבריין בכלא פחות משמונה חודשים. עבריינים המורשעים בסעיפי הונאה זוטרים מקבלים עונשים כבדים לאין ערוך.

פסק דינו של השׁ עודד מודריק מבטא גזענות בוטה. היחס לחייו של ערבי הוא זול להחריד.

קלון וכלימה למערכת המשפט שהשופט הזה מועמד לבית המשפט העליון.

אנו החתומים מטה עורכי- דין, מוחים על פסק הדין וקוראים לציבור שוחר שוויון ודמוקרטיה להתעורר לפני שנצלול לתהום מדינת אפרטהייד גם בתחומי הקו הירוק.

חאלד ח. זועבי, מוחמד לוטפי, סלים כמיס, פהים דאוד, עוביד זועבי, חוסיין אבו חוסיין, וקים סלים, אמיר סויטאת, פאיז מוראני, וקים אליאס, סלמה וקים, עסאף מונא, ברבארה חאתם, וקים וקים, סבאע׳ אליף, ואכים מנאר, סאהר מוחסן, עומר מסארווה, מורסי אבו מוך, יוסף עתאמנה, אחמד חמזה יונס, תאופיק ביאדסה, עבד אלסתאר חדיג׳ה, ניהאד ותד, מוחמד טאהר ותד, סמיח שריטח, וליד זיד מסארווה, נאד׳ם ג׳אנם, אליאס חלבי, אוסאמה חלבי, ניהאד ארשיד, אוסאמה סעדי, גואד בולוס, נסים גרה, אסעד מזאווי, וליד זחאלקה, פראס מלחם, עאמר יאסין, פאדי קואסמה, סעדי איהאב, סעדי עלי, מוחמד דחלה, סוהאד חמוד, אחמד ספיה, סעיד דקה, גואד סנעאללה, יוסף דאוד, מיכאיל דאוד, איאל סבית, סאהר פאר, עותמאן סינונו, ריאד טאהא, עומר סנעאללה, מוחמד עלי, סעיד נזאל, עיסא ח׳אלד, חאלד בולוס, שנאוי אחמד, טרביה נידאל, טרביה אימן, נסר סנעאללה, נאדר דיב, עודה אברהים, קפאח שאהין, מחמוד ח׳לאילה, כמיל עודה, נאיף עלי, אבו ורדה אליאס, זיד פאדי, נאדר שחאדה, אימן אבו ריא, עריד ויסאם, עאטף סלאמה, סוויד ערוה, שאהין מחמוד, מוחמד חמזה, מוחמד חוסין, מראם אגבאריה, מוחמד מעלואני, מנהל אבו מנהל, וסים עת׳אמנה, ג׳סאן אגבאריה, בסים עספור, חוסאם מוועד, וליד עסליה, חאלד דג׳ש, חסן ח׳טיב, וליד חטיב, אלהאם חטיב, אמיר סולימאן, תשרין עדוי, אחמד ח׳טיב, ראמי קבלאן, באסם שלבי, חנאן אניס, שמוע ג׳בארין, סאלח אבו חוסיין, ריאד אניס, מוחמד לביב, שרקאוי פאדי, שאדי דבאח, אחסאן מחמוד, נפאע דאוד, רוסתום ע׳דבאן, דיב עבאס, תופיק אבו שקרה, יחיא עבד אלמאלק דהאמשה, מוסטפא ושאחי, ראמי חגאזי, חאלד א. זועבי, נביל חאיק, נדאל עואודה

מוקד מיזאן לזכויות האדם, נצרת ✆ **ומטעמו**, מוסטפא סוהיל, עבד אלראוף מואסי, חסאן טבאג׳ה, עומר ח׳מאיסי, ח׳אלד זבארקה, זיאד אבו ג׳אנם, מוחמד אג׳בריה, עלא עואודה, האשם סעאידה, מוחמד קעדאן, זיאד בושנאק, מוחמד סובחי, חאתם עאסלה, ג׳וואד עואודה.

البيان بنسخته الأصلية العبرية

من الجدير ذكره، أن شرطي حرس الحدود أفراهام تومر الذي قتل العامل الفلسطيني إياد أبو رعيّة من بلدة ترقوميا قضاء الخليل في يافا عام 2006، أطلق النار، وهو برتبة ضابط ،على الفتى أصول أثيوبيّة سولومون تاكا، أثناء احتجاجات اليهود من أصول أثيوبيّة التي اندلعت في أنحاء إسرائيل، في العام 2019.